سأكون من المتعاونين الرئيسيين مع حكومة الائتلاف القادم التي يشارك فيها الاخوة من المعارضة والمؤتمر الشعبي العام وحلفائه

علي عبدالله صالح

14 أكتوبر
14 OCTOBER
Email: 14october@14october.com

www.14october.com

لقاءات سرية في تركيا لترتيب إرسال أسلحة ومقاتلين ليبيين إلى سوريا

إعداد/ مشتاق محمد يحيى

دمشق / متابعات :

كشفت معلومات سرية حصلت عليها صحيفة «ديلي تليغراف» البريطانية عن لقاءات جرت خلف الأضواء بين المعارضة السورية وقادة من المقاتلين الليبيين الذين أطاحوا بنظام معمر القذافي، بحثت مشاركة ليبيا في عمليات عسكرية ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد.

وقالت الصحيفة في نسختها الالكترونية أمس السبت إن اللقاءات دارت في مدينة اسطنبول التركية في الفترة الأخيرة بمشاركة مسؤولين رسميين من تركيا، طلب خلالها قادة المعارضة السورية «دعما» من ممثلي النظام الجديد في ليبيا وتوفير أسلحة ومتطوعين للقيام بعمليات مسلحة ضد القوات الحكومية السورية.

ونقلت الصحيفة عن مصدر ليبي شارك في الاجتماع قولة: «ثمة شيء يجري التخطيط له لإرسال أسلحة ومقاتلين من ليبيا»، مضيفا: «هناك عملية تدخل عسكري قادمة في الطريق، وسترون ذلك خلال أسابيع قليلة».

وترافقت هذه المعلومات مع منع رئيس المجلس العسكري في العاصمة الليبية طرابلس عبد الحكيم بلحاج من زيارة تركيا قبل يومين لاستخدامه جواز سفر باسم مختلف بحسب ما ذكره رئيس المجلس الانتقالي الليبي مصطفى عبد الجليل.

وعبد الحكيم بلحاج اعتقل عام 2004 في ماليزيا من قبل المخابرات المركزية الامريكية لمشاركته في عمليات مع المقاتلين العرب في افغانستان، وتم تسليمه إلى أجهزة أمن القذافي.

ووفقا لمعلومات قدمها الحقوقي السوري سليمان طاريس للصحيفة البريطانية ،فإن تزويد المعارضة السورية بالأسلحة تم بحثه أثناء زيارة لأعضاء عن المجلس الوطني السوري للعاصمة الليبية طرابلس مطلع نوفمبر الجاري.

وأضاف طاريس قائلا: «ان العرض الليبي جدي»، وأشار إلى أن تركيا لن تتأخر عن توفير الإمدادات اللازمة لعمل عسكري ضد نظام الأسد، حيث تؤوي حتى الآن حوالي 7 آلاف ناشط، بينهم قائد تنظيم الجيش السوري المنشق الذي ينشط في المنطقة العازلة على امتداد الحدود بين سوريا وتركيا.

وأوردت الصحيفة معلومات تتحدث عن أن مهربي الأسلحة في ليبيا أرسلوا إلى مقاتلين سوريين شحنات من مدينة مصراتة التي شهدت أعنف فواصل القتال ضد قوات القذافي خلال الحرب الأهلية، لكن مسؤولا كبيرا في الحكومة الليبية الجديدة قال: «هذا مانسمعه في الشارع، ولا يوجد شيء من هذا على الإطلاق، لن نرسل مقاتلين خارج البلاد».

مسيرات مؤيدة للأسد

ارتفع به إجمالي ضحايا مواجهات التحرير إلى 42 شخصاً

قتيل مصري أمام مقر رئاسة الوزراء.. واشتباه بسحقه تحت عجلات سيارة أمن

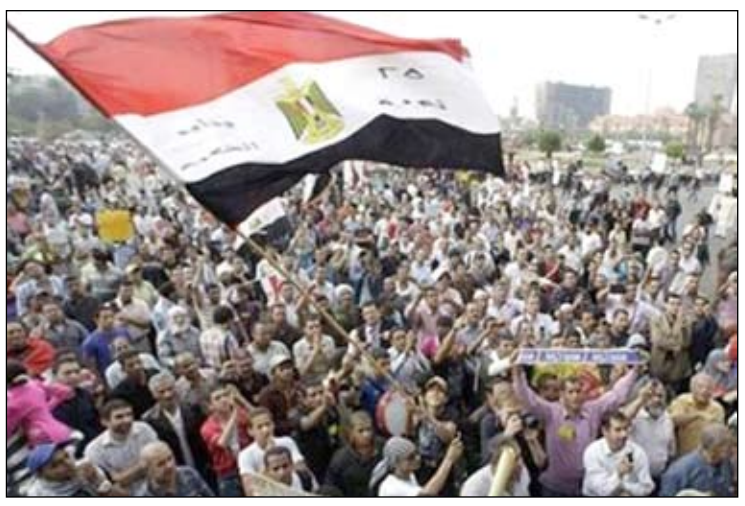

القاهرة / متابعات :

قتل أحد المتظاهرين أمام مقر رئاسة الوزراء صباح أمس السبت قبل 48 ساعة من أول انتخابات تشريعية منذ سقوط حسني مبارك، في الوقت الذي يواصل فيه عشرات الآلاف التظاهر في ميدان التحرير للمطالبة برحيل المجلس العسكري.

وقد جرت صدامات حوالي الساعة السابعة صباحا بالتوقيت المحلي، عندما استخدمت قوات مكافحة الشغب القنابل المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين، الذين قرروا مساء الجمعة الاعتصام امام مقر مجلس الوزراء لسد مدخله، حتى يمنعوا رئيس الوزراء الجديد كمال الجنزوري، الذي يقولون إنه ينتمي إلى نظام الرئيس السابق حسني مبارك، من الدخول وممارسة مهام منصبه.

وعلى إثر ذلك وصلت تعزيزات من متظاهري ميدان التحرير، وردوا على قوات مكافحة الشغب بالحجارة وزجاجات المولوتوف.

وأكد الشهود ان الشاب قتل سحقا تحت عجلات عربة لقوات الأمن، لكن مصدرا أمنيا في وزارة الداخلية نفى هذه الرواية.

وقال المصدر فى بيان إن «مجموعات من الشباب قامت بإلقاء زجاجات المولوتوف المشتعلة والحجارة على السيارات والقوات، ما ادى الى إصابة بعض عناصر الأمن وحدوث حالة من الارتباك الشديد واصطدام احدى السيارات بطريق الخطأ بالمواطن أحمد سيد سرور أثناء رجوعها الى الخلف».

وبذلك ترتفع حصيلة المواجهات بين الشرطة والمتظاهرين التي اندلعت في 19 نوفمبر/تشرين الثاني الجاري الى 42 قتيلا اضافة الى اكثر من 3 آلاف جريح. وقتيل السبت هو الأول بعد يومين ساد فيهما هدوء نسبي.

وكان خبر تكليف الجنزوري (78 سنة)، الذي سبق أن تولى رئاسة الوزراء من 1996 الى 1999، تشكيل الحكومة الجديدة خلفا لحكومة عصام شرف، قد قوبل باستنكار شديد في ميدان التحرير، حيث يطالب مئات آلاف المتظاهرين المجلس العسكري، الذي يراسه القائد الاعلى للقوات المسلحة المشير محمد حسين طنطاوي بتسليم الحكم فورا لسلطة مدنية.

وفي المقابل اقترح متظاهرو التحرير قائمة أسماء للحكومة الجديدة مطالبين بأن يترأسها المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي.

ومن جهة أخرى، شهدت العاصمة المصرية امس تظاهرة حاشدة مضادة في ميدان العباسية لمؤيدي المجلس العسكري نددوا فيها بالبرادعي ورحبوا بتعيين الجنزوري.

إلى ذلك أكد رئيس الوزراء المصري المكلف، كمال الجنزوري،امس الأول الجمعة أنه "قَبل رئاسة الوزراء بعد التيقن من رغبة رئيس المجلس العسكري المشير محمد حسين طنطاوي في عدم الاستمرار، مستدركا أنه ما كان ليقبل المهمة حال عزم الجيش الاستمرار في الحكم.

وقد تجمع مئات المتظاهرين في وقت لاحق أمام مقر الحكومة المصرية لمنع الجنزوري من الدخول.

وقال الجنزوري، في مؤتمر صحفي في مقر وزارة الدفاع بالقاهرة، إن حديثه عن عدم رغبة طنطاوي في الاستمرار بالحكم "ليس مجاملة للمؤسسة العسكرية".

وأوضح أنه سيحصل على "كافة الصلاحيات" التي تمكنه من العمل.

وأعلن أنه وافق على قبول المهمة "لأن التحدي الحقيقي الذي يواجهه أي مسؤول هو محاولة الإنجاز لصالح مصر".

وذكر أنه طلب من المشير طنطاوي مهلة لتشكيل الوزارة، وأنه لن يتمكن من إعلان التشكيلة قبل انطلاق الانتخابات الاثنين القادم.

وقال إن رئيس الوزراء المستقيل الدكتور عصام شرف سيستمر في العمل لحين إعلان التشكيلة الجديدة.

وأضاف أنه يرحب بتلقي "ترشيحات للوزارة الجديدة من الائتلافات الشبابية والأحزاب والتيارات السياسية".

وأفاد أن الصالح العام هو الذي سيحدد التشكيلة الجديدة، وكذلك إمكانية استمرار بعض الوجوه من التشكيلة الوزارية القديمة.

إلى ذلك، قرر المجلس العسكري الجمعة اجراء عملية الاقتراع على مدى يومين بدلا من يوم واحد في كل مرحلة من المراحل الثلاث للانتخابات التشريعية التي تبدأ الاثنين المقبل، بحسب وكالة انباء الشرق الاوسط الرسمية.

وقالت الوكالة ان المجلس العسكري اصدر "مرسوما بقانون يقضي بتعديل مواعيد اجراء الانتخابات البرلمانية بحيث يتم مد فترة عملية الاقتراع فى الانتخابات لتجري على مدى يومين بدلا من يوم واحد لكل المراحل".

ونقلت الوكالة عن مصدر مسؤول أن "الانتخابات ستتم فى المواعيد والتوقيتات المحددة كما هو مقرر إلا أنه سيتم اجراء عمليات التصويت على يومين بحيث ستكون الانتخابات البرلمانية المقررة فى مرحلتها الاولى يومى 28 و29 نوفمبر/تشرين الثاني أي الاثنين والثلاثاء المقبلين".

في ظل علاقات أمريكية باكستانية مضطربة

باكستان توقف إمدادات حلف الأطلسي بعد مقتل (28) شخصا في غارة

باكاجوند (باكستان) / 14 أكتوبر / رويترز:

في تطورات جديدة قامت طائرات هليكوبتر ومقاتلات تابعة لحلف شمال الأطلسي بالهجوم على نقطتي تفتيش عسكري في شمال غرب باكستان يوم أمس السبت وقتلت نحو 28 جنديا ما دخل بالعلاقات الأمريكية الباكستانية المضطربة بالفعل إلى أزمة.

وفي هذا السياق ردت باكستان بإغلاق طرق الإمداد الحيوي لقوات حلف شمال الأطلسي التي تقاتل في أفغانستان وهي الطرق التي تستخدم لنقل أقل قليلا من ثلث احتياجات الحلف من الإمدادات.

ويعتبر هذا الهجوم هو أسوأ حادث منفرد من نوعه منذ أن تحالفت باكستان مع واشنطن في الأيام التي أعقبت هجمات 11 سبتمبر أيلول 2001 على أهداف أمريكية.

ويأتي الهجوم في وقت تشهد فيه بالفعل العلاقات بين الولايات المتحدة وباكستان حليفتها في الحرب على الإرهاب توترا بعد مقتل زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن على يد قوات خاصة أمريكية في غارة سرية على بلدة ابوت أباد الباكستانية في مايو أيار الماضي.. ووصفت باكستان الغارة بأنها انتهاك سافر لسيادتها.

من جانبه أكد متحدث باسم قوة المعاونة الأمنية الدولية (إيساف) التي يقودها حلف شمال الأطلسي في أفغانستان استدعاء طائرات الحلف لدعم جنود أثناء حادث قرب الحدود مع باكستان وأنها مسؤولة «بشكل كبير على الأرجح» عن مقتل جنود باكستانيين.

وأوضح البريجادير جنرال كارستن جيكبسون المتحدث باسم إيساف أن «مع تطور وضع تكتيكي تم استدعاء دعم جوي وهو ما تسبب بشكل كبير على الأرجح في سقوط ضحايا.»

وأضاف «نحن على علم بسقوط ضحايا باكستانيين ولا نعرف العدد. ولا نعلم حجم الحادث.»

وفي هذه الأثناء أدانت وزارة الخارجية الهجوم يوم أمس السبت.

وأوضحت تيهمينا جانجوا المتحدثة باسم الوزارة أن «رئيس الوزراء يوسف رضا جيلاني أدان بأشد العبارات هجوم حلف شمال الأطلسي/ قوة المعاونة الأمنية (ايساف) على الموقع الباكستاني. بناء على توجيهاته تبحث وزارة الخارجية المسألة مع حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة.»

وقدم قائد القوات التي يقودها حلف شمال الأطلسي في أفغانستان الجنرال جون آر. ألين تعازيه لأسر الجنود الباكستانيين الذين «ربما قتلوا أو أصيبوا» خلال «واقعة» على الحدود الأفغانية الباكستانية يوم أمس السبت.

وأكد مسؤولان عسكريان أن ما يصل إلى 28 من القوات الباكستانية قتلوا وأصيب 14 في الهجوم على نقطة تفتيش سالالا على بعد نحو 2.5 كيلومتر من الحدود الأفغانية.

وذكرت الأنباء أن الهجوم وقع حوالي الساعة الثانية صباحا بالتوقيت المحلي (2100 بتوقيت جرينتش) في منطقة بيضائي في مهمند، حيث تشتبك القوات الباكستانية في قتال مع متشددي حركة طالبان.

وذكرت مصادر عسكرية أن نحو 40 جنديا باكستانيا كانوا متمركزين في الموقع. ووردت أنباء عن وجود ضابطين بين القتلى.

وذكر مسؤولون أنه تم إيقاف شاحنات وناقلات الوقود المتجهة إلى أفغانستان في بلدة جمرود في منطقة خيبر القبلية قرب مدينة بيشاور بعد ساعات من الغارة.

وأوضح مظهر زيب المسؤول الحكومي البارز لرويترز أن باكستان»أوقفت الإمدادات وعادت نحو 40 شاحنة وناقلة من نقطة التفتيش في جمرود.»

وأكد مسؤول آخر أن الإمدادات توقفت لأسباب أمنية.

وأشار إلى أن «هناك احتمالا لهجمات على إمدادات حلف شمال الأطلسي التي تمر بمنطقة خيبر القبلية المضطربة وبالتالي أعيدت باتجاه بيشاور لتظل آمنة.»

ومن ناحيتهم قال مسؤولو حرس الحدود إن المعبر الحدودي عند تشامان في بلوخستان أغلق أيضا.

ما يعكس حالة من الارتباك في الحرب بمنطقة حدودية غير جيدة الترسيم قال المسؤول بشرطة الحدود الأفغانية إدريس موماند إن قوات أفغانية ومن حلف شمال الأطلسي قرب الموقع صباح يوم أمس السبت اعتقلت عدة متشددين.

وأضاف يقول: «لا علم لي بوقوع خسائر بشرية على الجانب الآخر من الحدود لكن الذين اعتقلوا ليسوا من طالبان الأفغانية» في تلميح إلى أن طالبان الباكستانية تعمل في أفغانستان.

نساء ليبيات يطالبن بدعم ضحايا الاغتصاب أثناء الحرب

طرابلس / 14 أكتوبر / رويترز:

بعد أن أطاح الشعب الليبي برئيسه في 20 أكتوبر 2011م.. تمكنت نحو 100 امرأة ليبية من النزول إلى شوارع طرابلس يوم أمس السبت في مسيرة صامتة للمطالبة بمزيد من الدعم من الحكومة الجديدة في البلاد لضحايا الاغتصاب أثناء الحرب.

وسارت نساء صغار وكبار السن وقد وضعن شريطا لاصقا على أفواههن لمدة ساعة إلى مكتب رئيس الوزراء عبد الرحيم الكيب ثم اجتمعن معه في وقت لاحق لبحث مطالبهن.

وضمت مجموعة النساء اللاتي كن يرتدين أوشحة وردية اللون ويحملن لافتات كتب عليها "لستم وحدكم" أمهات وأطفالا صغار وعددا صغيرا من الرجال وأحاطت بالمجموعة قوات أمن لحراسة أفرادها وهم يوزعون منشورات.

وفي هذا السياق أكدت جليلة عريث التي تنتمي لمنظمة (فينيكس) التي رتبت للمسيرة، وهي منظمة غير حكومية مقرها طرابلس "نحن كنساء ليبيات كنا نأمل منذ فترة طويلة أن يتحدث أحد نيابة عن أولئك الذين لا يمكنهم أن يتحدثوا بأنفسهم."

واستطردت قائلة: "كنا ننتظر إجراءات سريعة لأي نوع من الدعم الحكومي أوالرسمي حتى الآن لم نحصل على شيء سوى الصمت. المسيرة هي للدعوة من أجل أولئك الذين ليس لهم صوت".

وبينما توجد مزاعم عن حوادث اغتصاب استخدمت كسلاح أثناء القتال، فإنه ما زال من غير الواضح كيف انتشر العنف ضد النساء.

وفي مارس آذار الماضي اقتحمت إيمان العبيدي فندقا في طرابلس يعج بوسائل الإعلام الأجنبية، وهي تلتمس المساعدة قائلة إن مجموعة من الميليشيا الموالية للقذافي اغتصبتها.

وأوضحت جليلة عريث " أن الناشطين الذين كانوا يحاولون جمع معلومات عن هذا الموضوع يقدرون عدد الحالات بنحو 8000 حالة".. مضيفة أن العدد يمكن أن يرتفع بسبب عدد الحالات التي لم يتم الإبلاغ عنها.. مشيرة إلى أنه توجد تقارير أيضا عن رجال تعرضوا للاغتصاب أيضا.

وسمح لهن في وقت لاحق بدخول المجمع والانتظار للتحدث إلى رئيس الوزراء بعد أول اجتماع لمجلس الوزراء منذ تشكيل حكومته الجديدة يوم الثلاثاء الماضي.

وأكد منظمون أنهم سلموا إليه رسالة تدعو إلى توقيع أحكام أشد على الذين يرتكبون جرائم الاغتصاب وتقديم دعم مالي ولوجستي للمنظمات غير الحكومية لمساعدة الضحايا.

ومن جانبها أكدت أميرة الشكري التي شاركت في تأسيس مؤسسة فينيكس قول رئيس الوزراء "إن قضية ضحايا الاغتصاب من القضايا التي لها أولوية." وأضافت أنه قال "مطالبكم عقلانية وسيتم التعامل معها ووزيرة الشؤون الاجتماعية ستكون مسؤولة عن هذا وسيتاح لكن الاتصال بها عندما تبدأ مهامها."

ولفت منظمون إلى أنه خرجت مسيرات متزامنة في مدن ليبية أخرى مثل بنغازي ومصراتة والزاوية، بالإضافة إلى تجمعات ليبيين في مدينة مانشستر البريطانية، ولم يتضح على الفور كيف حضر كثيرون تلك المسيرات.

وأكد المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية لويس مورينو اوكامبو هذا الشهر أنه ربما يسعى إلى توجيه اتهامات إضافية إلى عبد الله السنوسي رئيس المخابرات في عهد القذافي وتوجيه الاتهام إلى آخرين يشتبه في تورطهم في عمليات اغتصاب في ليبيا أثناء الصراع.

ووجهت بالفعل المحكمة التي يقع مقرها في لاهاي اتهامات إلى السنوسي بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب أخرى.

وأشار مورينو اوكامبو إلى أنه اقترب من استكمال تحقيق في استخدام الاغتصاب من جانب قوات القذافي وهي تقاتل الانتفاضة التي استمرت ثمانية أشهر وأطاحت به.

مشاكل ما بعد اعتقال سيف الإسلام

رأت صحيفة ذي إندبندنت في افتتاحيتها أن اعتقال سيف الإسلام القذافي يشكل نهاية مناسبة للثورة الليبية، ولكنه قد يتسبب في إحداث العديد من المشاكل بقدر ما يوجده من الحلول.

المشكلة الأولى -من وجهة نظر الصحيفة- تتعلق بإيوائه والحفاظ على سلامته.

فبعد اعتقاله من قبل ثوار الزنتان في جنوب البلاد ونقله إلى مدينتهم بالشمال، يبقى مدى استعداد الثوار لتسليمه للحكومة المؤقتة، أو سعيهم لانتزاع ثمن به في الحكومة المقبلة، محكا حقيقيا لمدى سلطة ونفوذ رئيس الوزراء عبد الرحيم الكيب.

وتلفت الصحيفة إلى أن الاشتباكات التي وقعت بين الثوار أنفسهم الأسبوع الماضي تستدعي طرح تساؤلات بشأن هذه المشكلة.

ومعاملة سيف الإسلام هي المشكلة الثانية بحسب ذي إندبندنت التي تساءلت: هل يمكن كبح غضب الثوار ومنعهم من تكرار ما حدث مع والده الراحل معمر القذافي؟

وتتابع أن ضمان التعامل مع سيف القذافي -حسب المعايير الدولية- سيكون اختبارا آخر للحكام الجدد في ليبيا، سواء من ناحية النيات أو السلطات الحقيقية التي يتمتعون بها.

وترى ذي إندبندنت أن المشكلة الثالثة تتعلق بمسار العدالة، ولا سيما من حيث الجهة التي سيمثل أمامها سيف الإسلام المطلوب لدى المحكمة الجنائية الدولية بارتكاب جرائم حرب.

فبينما ترى الحكومة الليبية المؤقتة ضرورة محاكمته في ليبيا لما يحققه ذلك من ارتياح لدى الشارع وتعزيز للحكومة نفسها، تعتقد المحكمة الدولية أن تهم جرائم الحرب يجب أن تتصدر أي مطالب ليبية أخرى تتعلق بسيف الإسلام.

وتقول الصحيفة إنه سيكون من المؤسف أن تصبح ليبيا الجديدة طرفا في أول نزاع مع المجتمع الدولي بشأن من يحاكم سيف الإسلام.

وترى ذي إندبندنت أن المشكلة الأخيرة تتمثل في دور سيف الإسلام في الساحة الدولية، وخاصة في التفاعل مع الحكومة البريطانية الأخيرة.

وتقول إنه ما زال هناك الكثير من الغموض بشأن وجود أشياء في غاية الأهمية قد تطفو على السطح ولا تصب في صالح الجانب البريطاني.

وكانت علاقة سيف الإسلام بكلية لندن للاقتصاد قد تسببت في طرد رئيسها، غير أن طبيعة الاتصالات بين عائلة القذافي والحكومة وقطاع الأعمال في بريطانيا ما زالت كتابا مغلقا.

وتختم الصحيفة افتتاحيتها بالدعوة إلى الكشف عن الحقيقة للحد مما وصفتها بمخاطر أخرى لسوء التقدير المكلف في المستقبل.

الاحتجاجات تهز هيبة الجيش المصري

قالت صحيفة فايننشال تايمز إن الجيش المصري الذي ظل لعقود محط احترام وتقدير المصريين، يواجه اهتزاز هيبته بعد أسبوع من المواجهات مع المتظاهرين.

وأوضحت الصحيفة أن المقاومة التي أبداها الجيش للمحافظة على مصالحه وامتيازاته جعلت صورته تتلقى ضربا موجعا، فتصرفاته بما فيها الاقتصادية ظلت تحت ضوء الملاحظين سواء في الداخل أو الخارج وفوجئوا بتشابه ممارسات قادته وخطاباتهم بما كان يفعله الرئيس حسني مبارك.

وتقول الباحثة المصرية في منظمة هيومن رايس ووتش هبة مريف «الجيش يقسم الناس إلى أعضاء ومواطنين صالحين وهم الذين يطيعون الجيش، وهو مؤسسة تعودت على امتلاك سلطة

مطلقة في مصر ولا أحد يتحداها، وهذا الوضع جعله استثنائيا ويختلف عن بقية المجتمع والحكومة، فلا أحد يسأل الجيش ولا أحد يحاسبه على شيء سواء تعلق الأمر بالفساد أو انتهاك حقوق الإنسان».

وقالت الصحيفة إن أحد قادة المجلس العسكري الحاكم اعتذر عن سقوط قتلى وجرحى في الأيام السابقة ووعد بتعويض المتضررين، وقال الجنرال مختار الملا «امتلاك القوة ليس رحمة بل هو لعنة ومسؤولية كبيرة».

وأوضحت الصحيفة أنه رغم المظاهرات فإن الجيش بدا مرتاحا وهو يوسع صلاحياته في المرحلة الانتقالية، فهو الذي فصل قانون الانتخابات البرلمانية واستولى على العديد من الصلاحيات التشريعية، كما أن وقف مسيرة تخصيص الممتلكات التي استمرت في عهد مبارك، سمح له بالاستفادة من المزيد من الفرص الاستثمارية، رغم أنه يحتج ويقول إن المظاهرات في ميدان التحرير عرقلت السياحة والتجارة.

ونقلت الصحيفة ما ذكره محللون من أن الجيش يسعى للحفاظ على قوته وحصانته من المحاسبة، وهو وضع سمح له بمراقبة مليارات الدولارات وامتلاك نفوذ سياسي مؤثر، بالإضافة إلى شعبيته بين المصريين.

وقال ستيفن كوك، وهو باحث في مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن «الجيش مقتنع بأنه سيجد الدعم في نهاية المطاف، القراءة غير العلمية تقول إن لديه الكثير من الدعم. ولكن هل لديه الدعم لتسهيل العملية الانتقالية، أو إنقاذ ما تبقى من نظام مبارك؟ اعتقد أن الجيش أساء ما تعنيه شعبيته في الواقع».

ونقلت الصحيفة قول جنرال متقاعد رفض ذكر اسمه «واجب الجيش هو حماية الدستور الذي يختاره الشعب، وهو يحمي البلاد ويساعد اقتصادها، وهذه الأندية التي نذهب إليها مفتوحة أمام المدنيين أيضا، والضباط الذين يديرون بعض الشركات هم متخصصون ويساعدون في إنجاح الاقتصاد».

وأكدت الصحيفة أن الخبراء المهتمين بالشأن المصري يتخوفون من وقوف جنرالات الجيش في طريق الصدام مع الساعين للتغيير السياسي والديمقراطي، وقال زعيم أحد الأحزاب مشترطا رفض ذكر اسمه إن الجيش مؤخرا أجبر القوى السياسية التي ستشارك في الانتخابات على توقيع وثيقة تتعهد فيها بالدعم غير المحدود للمؤسسة العسكرية.

وقال كوك «إذا أراد الجيش المحافظة على إمبراطوريته الاقتصادية بعيدا عن الشعب والبقاء المصدر المطلق للسلطة والاستقرار، فلن يصل المصريون إلى نظام مفتوح يحاسب فيه الشعب حكومته».

حروب العراق خلفت مليون أرملة

ذكر تقرير لصحيفة نيويورك تايمز أن عدد الأرامل في العراق ارتفع إلى نحو مليون بسبب الحروب التي خاضها العراق، وقد شهد زيادة مطردة بعد الغزو عليه بقيادة أميركية عام 2003.

وقالت الصحيفة إن الأرامل ليسوا مشكلة جديدة في العراق، ولا سيما أن الحرب مع إيران في ثمانينيات القرن الماضي خلفت عشرات الآلاف من النساء الأرامل.

وقد خلفت كل كارثة بعد تلك الحرب مزيدا من الأرامل، منها حرب 1991 مع الولايات المتحدة، والانتفاضة الفاشلة للشيعة التي تلتها، وكذلك عمليات القمع ضد الأكراد، حسب تعبير الصحيفة.

وتقدر وزارة التخطيط العراقية بأن 9 ٪ من نساء العراق، أي نحو 900 ألف من الأرامل، في حين رفعت وزارة المرأة تلك التقديرات إلى نحو مليون.

وأشار تقرير للأمم المتحدة إلى أن بلوغ العنف الطائفي ذروته عام 2006 أسفر عن 100 أرملة يوميا.

وتتزام هذه التقديرات مع تقرير يكشف عن سقوط ما بين 130 ألفا و113 ألفا في الحرب الأخيرة، وفقا لهيئة تعداد النفوس بالعراق.

ويتضمن التقرير أيضا مقتل 10 آلاف جندي عراقي في بداية الغزو الأميركي للعراق، فضلا عن عدد مثيل له من الضباط والجنود أثناء الاشتباك مع «المتمردين، إلى جانب الذين قتلوا في العنف الطائفي.

ونظرا للعدد الكبير من الأرامل، لا تقدم الحكومة العراقية سوى الحد الأدنى من المساعدة التي لا تزيد عن 80 دولارا شهريا لأولئك اللاتي أصبحن أرامل في الصراع الأخير.

وتقول نورية خلف التي أصبحت أرملة منذ أربع سنوات، «توقعنا أن نتلقى مساعدة أكبر من جميع الأطراف سواء من الأميركيين أو الحكومة العراقية، ولكن الحقيقة هي أنه لا أحد يهتم بنا».

وتشير الصحيفة إلى أن مخيم الأرامل -الذي يضم بيوتا متنقلة قرب بغداد و تشرف عليه الحكومة- يمثل تحديا اجتماعيا يصعب حله، ولا سيما أن عدد النساء يفوق عدد الرجال في العراق وهو ما يعقد الفرص لزواج الأرامل.

وتؤكد ذلك خلف التي تقول إن الأرملة ذات العدد القليل من الأطفال قد تجد فرصة للزواج مرة أخرى، مشيرة إلى أن الفرصة أمامها ضئيلة لأن لديها ستة أطفال.

إغلاق صناديق الاقتراع في الانتخابات العامة بنيوزيلندا

أوكلاند / 14 أكتوبر / رويترز:

انتهت عملية التصويت في الانتخابات العامة بنيوزيلندا أمس السبت في الوقت الذي أشارت فيه استطلاعات الرأي إلى أن الحزب الوطني الذي ينتمي إلى تيار يمين الوسط ويتزعمه جون كي رئيس وزراء نيوزيلندا سيحتفظ بالسلطة بأغلبية اكبر من التي يتمتع بها حاليا.

وتعهد كي بالبناء على سياسات السنوات الثلاث الماضية مع التشديد على دفع النمو الاقتصادي من خلال خفض الديون والحد من الإنفاق وبيع أصول الدولة والعودة إلى أن تحقق الميزانية فائضا خلال عام 2014-2015.

وقال مندوب مبيعات يدعى كيلي ويفر عمره 25 عاما بعد أن أدلى بصوته «الشيء الأهم هو تصحيح مسار الاقتصاد». وقال انه لا يريد أن يترك نيوزيلندا للبحث عن العمل في استراليا المجاورة مثلما فعل نحو 34 ألف نيوزيلندي في العام السابق.

وتحدث مسؤولو الانتخابات عن إقبال قوي في مناطق كثيرة بعدما ساعد تحسن الأحوال الجوية الناخبين على المشاركة.

وأدلى كي بصوته قرب منزله في أوكلاند وقال انه لا يعتبر أي شيء أمرا مسلما به على الرغم من تقدم حزبه القوي في استطلاعات الرأي.

وقال كي «انتم تشعرون بمزيد من الاستثارة وقليل من القلق والتوتر».

وأشارت استطلاعات الرأي التي نشرت في آخر أيام الحملة الانتخابية إلى تقدم الحزب الوطني بنسبة 25 نقطة مئوية عن حزب العمال.

وتمسك زعيم حزب العمال فيل جوف بالأمل وقال انه يشعر بالتفاؤل من أن تؤتي حملته الانتخابية القوية ثمارها لكنه قال إن «الأمر كله يعود للناخبين».

وغير مسموح باستطلاعات الرأي عقب خروج الناخبين من مراكز الاقتراع في نيوزيلندا.